E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2009/IG.1/3(Part I)
29 January 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الطاقة
الدورة السابعة
بيروت، ٥-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز إسهام قطاع الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا

الإطار العشري المقترح لتحقيق أنماط مستدامة لإنتاج واستهلاك الطاقة في منطقة الإسكوا

موجز

يحظى تعزيز أنماط الإستهلاك والانتاج المستدامة واعتمادها باهتمام عالمي وعربي متزايد خاصة في سياق الحاجة إلى مواجهة تغيّر المناخ. فقد دعت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ كافة البلدان إلى تطوير أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتشجيع على تطبيقها من خلال وضع إطار من برامج عمل لمدة عشر سنوات دعماً للمبادرات الإقليمية والوطنية من أجل الإسراع في التحول نحو أنماط الإستهلاك والانتاج المستدامة بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن الطاقة الممكنة للنظم الإيكولوجية.

وقد دعت المبادرة العربية للتنمية المستدامة (٢٠٠٢) وإعلان أبو ظبي حول البيئة والطاقة (٢٠٠٣)، البلدان العربية الى تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج من أجل تغيير الأنماط غير المستدامة في إنتاج الطاقة واستهلاكها. وأكّد الإعلان الوزاري العربي حول تغيّر المناخ (٢٠٠٧) على التزام الوزراء العرب باعتماد التدابير والسياسات اللازمة، بما في ذلك برامج التخفيف في قطاع الطاقة للتصدي للتغيّر المناخي. وفي إطار العمل العربي المشترك والشراكة القائمة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أعدّت الجهات الثلاث مقترحاً حول "الإستراتيجية الإقليمية العربية حول الانتاج والاستهلاك المستدام" في كافة المجالات.

في ضوء ما تقدم، وحرصاً على استطلاع رأي لجنة الطاقة في مكونات الاستراتيجية المتعلقة بقطاع الطاقة، تقدّم هذه الوثيقة عرضاً مفصلاً للإطار العشري المقترح لتحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في قطاع الطاقة في منطقة الإسكوا، وذلك بغية إدراج مخرجات مناقشات اللجنة في الوثيقة النهائية للاستراتيجية الإقليمية العربية.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**أنماط الإنتاج والاستهلاك في إطار التنمية المستدامة**	١-٣١	٣
	ألف- المعايير والالتزامات الدولية والإقليمية في المجال	١-٩	٣
	باء- التقدم المحرز في مجال الطاقة في المنطقة العربية	١٠-١٧	٥
	جيم- متطلبات تعزيز الأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة العربية	١٨-٣١	٦
ثانياً-	**نحو تحقيق أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة العربية**	٣٢-٤٦	٩
	ألف- تطبيق استراتيجية النهج المتكامل	٣٣-٣٦	١٠
	باء- محاور ومحددات خطة تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في المنطقة العربية	٣٧-٤٥	١١
	جيم- الإطار المؤسسي لخطة العمل المقترحة في المجال	٤٦	١٤
ثالثاً-	**الإطار العشري المقترح لتحقيق أنماط مستدامة لإنتاج واستهلاك الطاقة في المنطقة**	٤٧-٥٩	١٤
	ألف- البرامج والأنشطة المقترحة للمحور الأول	٤٩-٥١	١٥
	باء- البرامج والأنشطة المقترحة للمحور الثاني	٥٢-٥٥	١٦
	جيم- البرامج والأنشطة المقترحة للمحور الثالث	٥٦-٥٩	١٧

أولاً- أنماط الإنتاج والاستهلاك في إطار التنمية المستدامة

ألف- المعايير والالتزامات الدولية والإقليمية في المجال

١- يحظى تعزيز أنماط الإستهلاك والانتاج المستدامة واعتمادها باهتمام عالمي وعربي متزايد خاصة في سياق الحاجة إلى مواجهة تغيّر المناخ. وقد أصبح جلياً أن المجتمع العالمي بحاجة ماسة إلى اعتماد أساليب معيشية أكثر استدامة من أجل خفض استخدام الموارد الطبيعية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الوقت ذاته. فذلك ضروري لفصل النمو الإقتصادي عن التدهور البيئي وخلق فرص للفقراء لكي يؤمنوا احتياجاتهم الأساسية.

٢- لا يقتصر الإستهلاك والانتاج المستدام على الاستدامة البيئية وحسب، بل يشمل أيضاً الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. فهو يسعى إلى تأمين احتياجات الأشخاص الأساسية بطريقة مستدامة. وتتجه أنشطة الإستهلاك والانتاج المستدام نحو الاستخدام الكفوء للموارد وتعزيز فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفي الوقت ذاته، التشجيع على الإبداع وتغيير النظام.

٣- تتضمن هذه الوثيقة عرضاً للسمات الرئيسية الحالية التي تتميّز بها أنماط إنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة، والسياسات التي انتهجتها بعض بلدان المنطقة والتقدم المحرز والتحديات والفرص المتاحة لتحفيز العمل في المجال، إضافة إلى توصية بالإطار العشري المقترح لتحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في قطاع الطاقة في منطقة الإسكوا، وذلك بغية إدراج مخرجات مناقشات اللجنة في الوثيقة النهائية للاستراتيجية الإقليمية العربية.

١- خطة جوهانسبرغ للتنفيذ

٤- دعت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ(*) كافة البلدان إلى تطوير وتشجيع تطبيق أنماط الإستهلاك والانتاج المستدامة من خلال وضع إطار من البرامج مدته عشر سنوات لتدعيم المبادرات الإقليمية والوطنية من أجل الإسراع في التحول نحو أنماط الإستهلاك والانتاج المستدامة، وذلك لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حدود قدرة تحمل النظم الإيكولوجية المتاحة.

٥- ففي إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، أعاد رؤساء البلدان التأكيد على ضرورة إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الخصوص، يلزم بأسرع ما يمكن تغيير الاتجاه السائد فيما يتصل بتردي الموارد الطبيعية من خلال أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وتنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية، إن أمكن، لحماية النظم الإيكولوجية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية.

(*) خطة جوهانسبرغ للتنفيذ هي خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة والذي عقد في جوهانسبرغ في العام ٢٠٠٢.

٢- المبادرة العربية للتنمية المستدامة

٦- على الصعيد الإقليمي وانطلاقا من الإعلان العربي عن التنمية المستدامة الصادر في القاهرة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تبنت جامعة الدول العربية مدخلاً إقليمياً متكاملاً من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجالس الوزارية المتخصصة الأخرى، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، لتطوير البرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة. وتهدف هذه المبادرة إلى التصدي للتحديات التي تواجه البلدان العربية وتسعى إلى تفعيل مشاركة هذه البلدان وتعزيزها من أجل إبراز الجهود التي تقوم بها نحو تحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

٧- وتعتبر هذه المبادرة إطاراً عاماً لما يمكن تنفيذه من برامج وأنشطة بالإمكانات المتاحة لدى البلدان العربية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية من خلال بناء شراكات مع الأقاليم والمنظمات والمؤسسات الدولية ضمن الإطار العالمي لتحقيق التنمية المستدامة وبمشاركة جميع الشركاء على كافة المستويات الوطنية والإقليمية، وبصفة خاصة المجتمع المدني بما في ذلك الإعلام. وتشمل المبادرة المجالات التالية: السلام والأمن؛ الإطار المؤسسي؛ الحد من الفقر؛ السكان والصحة؛ التعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا؛ إدارة الموارد؛ العولمة والتجارة والاستثمار؛ وترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في المنطقة، وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

٣- إعلان أبو ظبي حول البيئة والطاقة

٨- أقر وزراء الطاقة ووزراء البيئة العرب إعلان ابو ظبي حول البيئة والطاقة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وذلك من خلال اعتماد إطار عام للتدابير والبرامج التي تعبّر عن إرادتهم السياسية تجاه تطوير قطاع طاقة أكثر استدامة، وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. ويعكس الإعلان الاهتمامات والأولويات الإقليمية ذات الصلة بهذا المجال، وقد دعا كافة البلدان العربية إلى تطوير سياسات وبرامج وتنفيذها من أجل تغيير الأنماط غير المستدامة المستخدمة حالياً في إنتاج الطاقة واستهلاكها، وذلك من خلال تحسين كفاءة الطاقة في كافة القطاعات، خاصة القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة، وكذلك من خلال تشجيع استخدام وقود أكثر نظافة واستغلال موارد الطاقة المتجددة.

٤- الإعلان الوزاري العربي حول تغيّر المناخ

٩- اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الإعلان الوزاري العربي حول تغيّر المناخ الذي تضمن عزم الوزراء العرب على إدراج سياسات التعامل مع قضايا تغيّر المناخ في كافة المجالات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة على نحو ينسجم مع النمو الاقتصادي المستدام وجهود القضاء على الفقر، بما في ذلك وضع وتنفيذ برامج للتخفيف في قطاع الطاقة تركز على ما يلي:

(أ) إنتاج الوقود الأنظف واستخدامه وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات؛
(ب) تنويع مصادر الطاقة وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة؛
(ج) التوسع في استخدام تقنيات الإنتاج الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة.

باء- التقدم المحرز في مجال الطاقة في المنطقة العربية

١٠- قام قطاع الطاقة العربي خلال السنوات العشرين الماضية ببذل جهود كثيفة من أجل صياغة عدد من السياسات الهادفة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المنطقة وتطبيقها. وقد هدف عدد من هذه السياسات إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة للطاقة في عدد من القطاعات من خلال تحفيز العمل في المجالات الأساسية الخمسة التي حددتها خطة جوهانسبرغ للتنفيذ في مجال الطاقة، وهي: تعزيز إمدادات الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وتقنيات الوقود الأحفوري المتقدمة، والطاقة والنقل. وفيما يلي استعراض موجز للتقدم المحرز في هذه المجالات في المنطقة العربية.

١١- اتبعت بلدان عربية عديدة سياسات وبرامج لتحسين أنماط استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تشجيع ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في تلك القطاعات. فقد تم إصدار العديد من القواعد المتعلقة بالاستخدام الكفوء للطاقة في مجال المباني والإنشاءات، ولمعدات الطاقة، إضافة إلى التنظيمات الخاصة بالبطاقات والعلامات المتعلقة بالطاقة في قطاع المباني السكنية والتجارية، وقطاع الصناعة. وفي قطاع إنتاج القوى الكهربائية، استُخدمت وحدات إنتاج الكهرباء ذات القدرات الكبيرة وطُبقت نظم الدورة المشتركة في انتاج الكهرباء ونظم الحرارة والقوى الكهربائية المشتركة التي تُستعمل في توليد الكهرباء وتَستخدم الطاقة الحرارية في تحلية المياه.

١٢- وفي السياق نفسه، طبّقت منظمات ومؤسسات وطنية مختلفة مبادرات عديدة رئيسة خلال السنوات الاخيرة الماضية في مجال كفاءة الطاقة حيث أجرت تدقيقاً في شؤون الطاقة في العديد من المرافق الصناعية العامة والخاصة وفي العديد من المناطق السكنية. فتبنّت وطبّقت، بنتيجة هذا التدقيق، برامج عدّة لتحسين كفاءة الطاقة الحرارية والكهربائية في المرافق الصناعية والأبنية السكنية والتجارية. أما أبرز هذه البرامج فهي برامج التشغيل والصيانة التي تساهم في الحفاظ على كفاءة وحدات إنتاج الكهرباء، وشبكات النقل والتوزيع، حيث يمكن مثلا تحقيق نسب وفر تتراوح بين ٥ و١٠ في المائة من خلال ضبط تشغيل وصيانة غلايات توليد البخار، وبرامج إدارة جانب الطلب التي تركز على رفع مستوى كفاءة النقل والتوزيع وتصحيح معامل القدرة خاصة في القطاعات الصناعية والتجارية، وتُعنى ببرامج التوحيد القياسي ووضع العلامات والبطاقات للأجهزة المنزلية.

١٣- لقد ظلّ تقدّم البلدان العربية في دفع استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة محدوداً، باستثناء استخدامات السخانات الشمسية في المنازل، إلا أن بعض البلدان، ومنها الأردن وتونس ومصر والمغرب، حققت نجاحاً مقبولاً وقامت بدعم قدراتها الوطنية في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تعمل حالياً مزارع الرياح بالقدرات الكبيرة التي وصلت إلى ١٤٥ ميغاواط في مصر وتخطت المائة ميغاواط في المغرب. وفي المناطق الريفية العربية العديد من تقنيات الطاقة المتجددة المجرّبة والجاهزة للاستعمال والقادرة على تلبية معظم احتياجات تلك المناطق من الطاقة، والتأثير بشكل إيجابي على الصعيدين الاجتماعي والبيئي فيما يخص دعم التنمية الريفية المستدامة.

١٤- شهد العقد الماضي زيادة في حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في البلدان العربية حتى بلغت ٤٥ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في المنطقة في عام ٢٠٠٧. وقد زادت القدرات العاملة في محطات إنتاج الكهرباء ذات الدورة المشتركة التي تستخدم الغاز الطبيعي حتى بلغت حوالى ٤٥٦ ٨ ميغاواط في عام

٢٠٠٧. وأحرز تقدّم في استخدام أنواع الوقود المسال والجازولين الخالي من الرصاص، والديزل قليل الكبريت، وأقر قطاع النفط والغاز استخدام تكنولوجيات متطورة ومتعددة. وقامت بلدان عربية عديدة بمسح وتقويم لانبعاثات غازات الدفيئة في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع النقل، فسجلت المنطقة زيادة في استخدام الجازولين الخالي من الرصاص ووقود الديزل قليل الكبريت.

١٥- أما فيما يخص استعمال نظم الوقود الأحفوري المتقدمة أو الوقود الأحفوري الأنظف كالغاز الطبيعي والوقود الخالي من الرصاص وتطبيقها، فيمكن تصنيف البلدان العربية ضمن ثلاث مجموعات:

(أ) المجموعة الأولى: وتضمّ البلدان التي بذلت جهوداً كثيفة لتحسين نوعية الوقود بما يتطابق مع المعايير العالمية (قطر والكويت والمملكة العربية السعودية)؛

(ب) المجموعة الثانية: وتضمّ البلدان التي هي في طور تحسين مواصفات الوقود (الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر)؛

(ج) المجموعة الثالثة: وتضمّ البلدان التي لم تتبع خططاً واضحة حتى الآن بسبب أوضاعها الداخلية (العراق وفلسطين وموريتانيا واليمن).

١٦- أتمت البلدان العربية العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحقيق التعاون والتكامل فيما بينها في مجال الطاقة، منها مشروعات مشتركة لربط شبكات الكهرباء، ومشروعات إنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي. وتتميز مشروعات الشبكات الكهربائية بمزايا تقنية واقتصادية وبيئية كبيرة من أهمها تخفيض القدرات الاحتياطية لكل بلد مشارك، وهذا في حد ذاته يقلل من إجمالي القدرات العاملة المطلوبة للنظم الكهربائية ومن تكلفة التشغيل والصيانة. فالتوفير الاستراتيجي للقدرات الكهربائية في هذه البلدان من شأنه تخفيض كميات الوقود المستخدمة والانبعاثات الملوثة للبيئة في المنطقة. من جهة أخرى، ازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية أهمية الغاز الطبيعي بالنسبة إلى قطاعات الطاقة عالمياً وإقليمياً كنتيجة لتطوير تكنولوجيات توليد الكهرباء بالدورة المشتركة باستخدام الغاز كوقود، وظهور معايير بيئية تشجع على استخدام هذه التكنولوجيات. وقد صاحبت ذلك زيادة مضطردة في احتياطيات الغاز المؤكد في العالم، وخصوصاً في عدد من البلدان العربية.

١٧- يتبين مما تقدم أنّ الجهود التي بذلتها البلدان العربية خلال العقدين الماضيين قد حققت تطوراً كبيراً في الخبرات البشرية في المجالات ذات العلاقة بتعزيز استدامة قطاع الطاقة. وتشكل هذه الخبرات البشرية، بالاضافة الى القدرات المؤسسية، حافزاً لدعم جهود قطاع الطاقة في تحقيق الاستدامة. ويمكن أن تساهم الآليات الاقليمية ودون الإقليمية في دمج الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.

جيم- متطلبات تعزيز الأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة العربية

١٨- إنّ التداعيات البيئية التي تنتج عن أنماط الإنتاج والاستهلاك المعتمدة حالياً من انبعاثات لغازات الدفيئة، وتلوث، ونضوب في الموارد الطبيعية لخطيرة. وفي إطار حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أكدت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ فيما يتعلق بمواجهة ظاهرة تغيّر المناخ على

الالتزام بتحقيق الهدف الرئيس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي يتمثل في تثبيت حالة تجمعات غازات الدفيئة في الفضاء، وتوفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفقاً للالتزامات الواردة في الاتفاقية، بما في ذلك عملية مراكش، واستحداث ونشر تكنولوجيات ابتكارية فيما يتعلق بقطاعات التنمية الرئيسة، ولا سيما الطاقة، والاستثمار في هذا المجال، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص والنهج الذي يراعي ظروف السوق من الناحيتين البيئية والاقتصادية.

١٩- ويعد كل من نقص الوعي، والسياسات والتشريعات الضعيفة، والتعليم الضعيف، والقدرات غير الكافية على البحث والتطوير، وعادات المستهلكين المتفاوتة من أهم العقبات أمام أنماط الإستهلاك والانتاج المستدام في المنطقة. إنّ درجة الوعي المطلوبة من الأهمية بمكان لدعم السياسات الجديدة والتشريعات والتعليم والبحث، ولتحسين الأساليب المختلفة للمستهلكين. فعلى الرغم من وجود عدد من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف مثلاً، يمكن أن يؤدّي ضعف إنفاذ القوانين البيئية إلى ضعف في الطلب على خدمات تلك المراكز، كما يشكل سبباً أساسياً من أسباب عدم تعاون أصحاب المصالح وضعف العلاقات مع السلطات الأمر الذي يضع قيودا إضافية أمام الإستهلاك والانتاج المستدامين. ومعظم الشركات في المنطقة لا تولي تحسين سجلاّتها في مجال الاستدامة البيئية الاهتمام الكافي.

٢٠- من جهة أخرى، غالباً ما تفتقر الهيئات الحكومية إلى الرغبة في بناء شراكة مع قطاع الصناعة لتعزيز الإستهلاك والإنتاج المستدامين أو القدرة على ذلك. لذا ينبغي تحقيق مزيد من التكامل بين أنشطة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف وأنشطة الهيئات الحكومية المعنية وأصحاب المصالح في القطاعات الصناعية. وهذا لا يتحقق إلا إذا أدرك جميع أصحاب المصالح الفوائد المشتركة الناتجة عن هذه الشراكات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢١- إنّ القدرة التي تملكها المنطقة على تعزيز الاستهلاك المستدام هي أقل تطوراً بكثير من قدرتها على تعزيز الإنتاج المستدام لأنّ الاستراتيجيات أو الأطر السياسية اللازمة لتعزيز الإستهلاك المستدام غير متاحة على المستوى الوطني. ويعود هذا الأمر إلى تنوّع أساليب الإستهلاك وأنماطه بسبب تباين الأوضاع الاقتصادية داخل القطر الواحد، لا سيّما وأنّ الفقر لا يزال المعضلة الأساسية في المنطقة. وتؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في تعزيز مفهوم الاستدامة لدى المواطنين في حياتهم اليومية، كمستهلكين وكمنتجين، وفي نقل أفكارهم واقتراحاتهم وهمومهم إلى أصحاب القرار وترجمة القرارات المتخذة على مختلف المستويات إلى العامة. كما أنّها تقوم بمراقبة الحكومة ومساءلتها حرصاً على أن تخدم أعمالها المجتمع كلّه وليس مصالحها الخاصة. لذا يتعين على الحكومات أن تعترف بدور المنظمات غير الحكومية وتجتهد في رفع قدراتها ودعمها بصفتها شريكاً أساسياً في تصميم النهج الإستراتيجية من أجل تحديد أهداف الإستهلاك والانتاج المستدامين وتحقيقها على جميع المستويات.

٢٢- خلال السنوات الأخيرة الماضية، نفذت منظمات ومؤسسات وطنية مختلفة، بمساندة منظمات إقليمية وعالمية، مبادرات رئيسة كثيرة في عدد كبير من بلدان المنطقة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها وكان لها أثر مباشر على أنماط استهلاك الطاقة وإنتاجها. ونعرض فيما يلي الأوضاع الحالية لعدد من هذه المبادرات التي ما تزال بمعظمها في طور الدراسة والتقييم و/أو التطبيق وما يلزمها من متابعة لنيل ثمار تطبيقها.

٢٣- بلغت معدلات استهلاك الطاقة في البلدان العربية ضعف معدلات الإنتاج حيث تزايدت منذ عام ١٩٩٢ خدمات الطاقة الى مجموعات جديدة من المستهلكين لكن المعدل المتوسط لتوصيل الكهرباء في المنطقة لا يزيد عن ٧٩ في المائة، حتى أنه يتدنى إلى ما دون ٧,٧ في المائة في بلدان عربية عديدة. أضف إلى ذلك أن قطاع الطاقة سيواجه تحديات إضافية خلال العقدين المقبلين لأن الزيادة السنوية في عدد سكان المنطقة العربية تصل إلى حوالى ٦,٦ ملايين نسمة، الأمر الذي يتطلب توفير إمدادات طاقة نظيفة وميسّرة لتلبية ما يحتاجه السكان من أساسيات العيش. وعليه، لا تزال تحديات عديدة تواجه تحقيق أهداف الطاقة لأجل التنمية المستدامة في المنطقة، لا سيما في البلدان ذات الدخل المحدود. وتتمثل هذه التحديات في مواجهة الازدياد المتسارع في الطلب على الطاقة، وعدم توفر إمدادات الطاقة الموثوقة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة بأسعار معقولة، والافتقار إلى الدعم المطلوب لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة، مع غياب الآليات المناسبة لدعم نقل تقنيات الطاقة المتطورة من البلدان الصناعية الى بلدان المنطقة.

٢٤- أظهر التدقيق في شؤون الطاقة الذي أجري في المرافق الصناعية العامة والخاصة في بلدان المنطقة أنّ الحاجة ملحة إلى تحسين كفاءة الاحتراق واستخدام العزل الحراري، وإعادة تدوير غاز العادم، وزيادة سعات إنتاج الطاقة المركب (حراري وطاقة)، وتحسين معامل القدرة، واستعمال الأجهزة الكهربائية المنزلية العالية الكفاءة، واستخدام الإضاءة الكفوءة في القطاعات الصناعية والتجارية والسكنية.

٢٥- صدر العديد من قوانين الممارسة للاستعمال الكفوء للطاقة في المباني التجارية والسكنية وفي الأدوات الكهربائية حيث تم تطبيق استخدام شهادات الطاقة وبطاقات كفاءة الطاقة في العديد من بلدان المنطقة مثل تونس، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين ومصر وبعض بلدان مجلس التعاون الخليجي. بيد أنّ النشاطات المكمّلة لرفع مستوى الوعي ونشر استخدامات هذه البطاقات وتعزيزها لا تزال في مراحل التطور الأولى، لا سيّما وأنّ تطوير معظم هذه المعايير والبطاقات يتم في غياب التنسيق الإقليمي.

٢٦- تختلف مواصفات الوقود الحالية المتعلقة بمعدلات الكبريت والرصاص في بلدان المنطقة كثيراً عن المعايير العالمية. وما زالت حتى الآن مواصفات الوقود غير موحّدة فيما بين البلدان العربية، فلكل بلد المواصفات والمقاييس الخاصة به، ما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بتوحيد معاييرها. كذلك تواجه عمليات إنتاج الوقود الأحفوري الأنظف واستخدامه في معظم البلدان العربية معوقات أخرى، منها الاستثمارات المطلوبة من أجل تطبيق مشاريع الوقود الأنظف وهي:

(أ) الصعوبات المتعلقة بإدخال التقنيات الحديثة وتطبيقها في مصافي البترول القائمة؛
(ب) عدم توفر الشروط والتشريعات المطلوبة؛
(ج) عدم توفر التقنيات المحلية المتعلقة بالوقود الأحفوري الأنظف؛
(د) ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية.

٢٧- إنّ سياسات دعم أسعار الوقود هي من أسباب عدم استدامة نمط الإستهلاك في أسواق الطاقة العربية، وهي عائق أساسي أمام انتشار معدات الطاقة المتجددة وتعزيز استخدامها في القطاعين السكني والصناعي.

٢٨- لم تبلغ برامج تقنيات الطاقة المتجددة قي البلدان العربية مستوى التطور المطلوب. وفي أغلب الأحيان، لا يتم تنفيذ مشاريع تطبيقية لهذه التقنيات في المنطقة إلا من خلال التمويل والمساعدات الخارجية، علماً أنّ حصص التمويل المحلي لهذه البرامج ضئيلة جداً مقارنة بالتمويل الخارجي. وبالرغم من وجود

بعض المبادرات المحلية لتعزيز استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، لا يزال مستوى التطور في هذا المجال ضعيفاً. كما أنّ هذه المبادرات لا تدرج في خطط قطاع الطاقة، ولا تحظى بأي متابعة أو تقييم. وترتبط فرص تطبيق مشاريع الطاقة المتجددة في البلدان العربية بإمكانيات تخفيف حدة المعوقات التي تتمثل في ارتفاع كلفة الاستثمار، ونقص الوعي، وغياب معايير الطاقة المتجددة، وصعوبة أوضاع الصناديق المالية المحلية، والمعوقات الاقتصادية والمالية.

٢٩- تحتاج البلدان إلى جهوزية مالية كافية لكي تتمكن من دعم قدراتها على تأسيس برامج قوية لكفاءة الطاقة. وعلى الرغم من أنّ سوق مشاريع كفاءة الطاقة تتسم بفترة استرداد تقل عن خمس سنوات، تبقى متطلبات الاستثمار لاستغلال هذا الوضع عالية جداً. ولا بدّ للقطاع التجاري من تمويل هذه المشاريع على نطاق كبير لكي يأتي بنتائج فعالة. وتكمن الممارسات الفضلى في جذب الاستثمار لمشاريع تحسين كفاءة الطاقة من خلال خلق شركات خدمات الطاقة، كما هو الحال في أوروبا والصين وبعض البلدان العربية.

٣٠- خطت البلدان العربية خطوات واسعة في مجال تنفيذ مشروعات الشبكات الكهربية دون الإقليمية المشتركة، وفي مجال الغاز الطبيعي من خلال شبكات خطوط الأنابيب التي تربط البلدان العربية والبلدان المجاورة، إلا أن هذين المجالين ما زالا يتحركان في مسارين منفصلين، الأمر الذي يمنع الاستفادة الاستراتيجية من موارد الغاز الطبيعي المتاحة، ومن نظم القدرة الكهربائية الموجودة والمخطط لها. فالمشروعات تحتاج إلى تخطيط وتنفيذ متكاملين عبر إجراء دراسات تقنية واقتصادية متعمقة لتحديد الأسلوب الأمثل لتحقيق هذا التكامل، وتحديد خيارات وأولويات التنفيذ.

٣١- ونظراً إلى النمو المتسارع في الطلب على الطاقة، والارتفاع المتزايد في أسعار المصادر التقليدية مع التركيز الدولي على أهمية الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ظاهرة تغيّر المناخ، وفي ضوء الإنجاز المحدود الذي تحقق في مجال تغيير الأنماط غير المستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة العربية، ينبغي إعادة النظر في الأطر المؤسسية، وحزم السياسات والإجراءات الفنية الحالية المتعلقة بقضايا الطاقة وارتباطها بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ويتعيّن بالتالي على بلدان المنطقة وضع الإطار الاستراتيجي الهادف إلى بيان خارطة الطريق للأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها من خلال الأنشطة والبرامج ذات العلاقة، ومن ثم التوصل إلى خطة عمل من أجل تدعيم التغيرات اللازمة في أساليب إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها، وتعزيز المشاركة العامة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالطاقة، وتشجيع وضع آليات تكفل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين مشاركة فعالة، وذلك على كافة المستويات الوطنية والإقليمية.

ثانياً- نحو تحقيق أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة العربية

٣٢- في إطار العمل العربي المشترك والشراكة القائمة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أعدّت الجهات الثلاث مقترحاً حول "الإستراتيجية الإقليمية العربية حول الإنتاج والاستهلاك المستدام" في كافة المجالات. في ضوء ما تقدم، واستكمالاً للجهود المبذولة لكي تشمل الاستراتيجية المكونات المتعلقة بقطاع الطاقة، يقدّم هذا الفصل عرضاً مفصلاً للإطار العشري المقترح لتحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في قطاع الطاقة في منطقة الإسكوا، وذلك بغية إدراج مخرجات مناقشات اللجنة في الوثيقة النهائية للاستراتيجية الإقليمية العربية.

ألف- تطبيق استراتيجية النهج المتكامل

٣٣- تخلف أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة آثاراً منها تغيّر المناخ، والخسارات الكبيرة في الموارد الطبيعية مع نضوب بعضها، والأضرار البيئية الناجمة عن الانبعاثات والنفايات، إضافة إلى تهديد هذه الأنماط الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. لذا لا يعتبر التغيير نحو أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين خياراً ضمن الخيارات المطروحة إنّما هو تحدٍ يجب مواجهته وهدف من الضروري بمكان بلوغه. فاستعمال الموارد بطريقة أكثر فعالية يسمح بخفض الأعباء الاقتصادية والحدّ من التأثيرات البيئية، ويساهم في خلق فرص للعمل على التقنيات البيئية المبتكرة والخدمات.

٣٤- تلزم خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الحكومات بصورة واضحة بالإدارة المسؤولة والعادلة للموارد كجزء من جهد أكبر لتحقيق التنمية المستدامة. لذا يتعيّن على بلدان المنطقة أن تنتهج حزمة من السياسات والإجراءات من أجل تحسين الأداء البيئي للسلع، وتحفيز الطلب على المنتجات المقبولة بيئياً وتقنيات الإنتاج المستدامة. وينبغي للقطاع الصناعي على وجه الخصوص أن يستغلّ الفرص الجديدة المتاحة من خلال البرنامج المقترح في هذه الوثيقة لضمان دوره القيادي في الأداء البيئي وتحسين اقتصاداته عبر خطة العمل المقترحة التي تدعو إلى تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة للطاقة في المنطقة من غير أن تتكبّد الشركات والمصانع تكاليف إضافية كبيرة.

٣٥- ولا شك في أنّ التقدم المستدام في مجال الطاقة يعدّ من أولويات التنمية المستدامة التي ترتبط غاياتها ذات الأوجه المتعددة بشبكة معقّدة من التفاعلات ضمن مجموعة واسعة من مجالات التنمية المتشابكة التي تتراوح بين الحد من الفقر المدقع والمساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والبيئة. لذا يعتمد التقدم المستدام في أي مجال من المجالات اعتماداً شديداً على التقدم المحرز في سائر المجالات، وإن عدم إحراز تقدم في أي من هذه المجالات يمكن أن يؤدي بدوره إلى إعاقة التحسينات على نطاق واسع، وإلى حالات مفرطة من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وحيث أن التنمية البشرية لا تحتاج إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحسب، فإن الغايات الموضوعة توفر إطاراً مرجعياً مفيداً لإدراك الروابط القائمة بين التقدم في المجالات المختلفة والأهمية البالغة لذلك التقدم في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة نظراً إلى دوره الحاسم في تحقيق تقدم في المجالات الأخرى.

٣٦- وقد التزمت البلدان دعم الجهود الرامية إلى وضع إطار عمل عشري لبرامج حول أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة وتبنيه وتطبيقه، وذلك دعماً للمبادرات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق الغايات المذكورة في الإطار الزمني المحدد، لا بدّ أن تتّصف خطة العمل المقترحة بالمميزات الآتية:

(أ) أن تكون عمليّة، مقارنة بالإطار الزمني المحدد لها، من حيث عدد البرامج والأنشطة التي ينبغي أن تتمتّع بإمكانات كبيرة لتطبيقها في كافة بلدان المنطقة العربية؛

(ب) أن يسهل تطبيقها من حيث تحقيق أنماط الإستهلاك والانتاج المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية وليس في قطاع الطاقة فقط، ومن حيث إمكانية تطبيق مبدأ النهج المتكامل لتطوير جميع القطاعات؛

(ج) أن تتركّز أولاً، بالنسبة إلى قطاع الطاقة، على البرامج والأنشطة المشتركة في تحسين كفاءة نظام الطاقة ومواجهة ظاهرة تغيّر المناخ في آن؛

(د) أن تأخذ في الاعتبار الدورات المتكاملة لحياة السلع والخدمات، من أجل العمل بأسرع ما يمكن على حل المشاكل في تحسين معدلات الاستهلاك وإنتاج الموارد والنفايات؛

(هـ) أن تعمل مع الأسواق على تحقيق غاياتها مع رفع مستوى الأداء البيئي فيها من خلال اعتماد مبادئ الممارسات الفضلى ونشرها؛

(و) أن تدعم من خلال برامجها وأنشطتها المقترحة سياسة التطور المستمر، فكل جيل جديد من السلع يجب أن يكون صديقاً للبيئة أكثر من الجيل السابق له.

باء- محاور ومحددات خطة تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في المنطقة العربية

٣٧- في ضوء ما تقدم واستناداً إلى الظروف السائدة في قطاع الطاقة في البلدان العربية والخيارات المتاحة للتخفيف من الفقر وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغيّر المناخ، وللنجاح في ترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في المنطقة العربية، لا بدّ من أخذ المجالات التي حدّدتها المبادرة العربية في الاعتبار عند صياغة استراتيجية مناسبة يمكن أن تبنى حولها برامج تتمتع بإمكانات تطبيق واسعة في المنطقة العربية. أمّا أبرز هذه المجالات فهي: السلام والأمن؛ والحد من الفقر؛ والإطار المؤسسي؛ والتعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل التقنيات؛ وإدارة الموارد؛ وتحسين الكفاءة البيئية على كافة المستويات؛ والتجارة والاستثمار في ظل نظام العولمة؛ وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية. وينبغي أن تتضمّن الاستراتيجية المحاور الثلاثة التالية.

١- المحور الأول: توطين سياسة المشتروات الخضراء في القطاع العام

٣٨- يهدف هذا المحور إلى إنشاء برنامج يتم من خلاله تحديد الإمكانيات المتوفرة لنظام المشتروات العام القائم والتدقيق فيها من أجل تفعيل اعتبارات الحماية البيئية المثلى في المشتروات العامة. ويتعيّن على الحكومات أن تستخدم قوتها الشرائية لكي تفرض على الاسواق المنتجات والخدمات ذات الكفاءة العالية من حيث استهلاك الطاقة والموارد غير المتجددة الأخرى، وأن تفرض تطبيق سياسات عدم استيراد السلع غير الكفؤة. ويجب أن تترافق هذه الإجراءات مع حملة إعلامية مكثفة تطلع من خلالها الحكومة المواطنين على أسباب كل اختيار من الاختيارات وفوائده وتدعوهم إلى الامتثال. وتتضمّن الأنشطة المقترحة في هذا البند إنشاء صفحة إلكترونية وطنية وإقليمية حول "المشتروات العامة الخضراء" ونشر كتيّب "المشتروات الخضراء" الذي يفصل بأمثلة ملموسة الإمكانيات المطروحة للعاملين في مجال المشتروات العامة، وكيفية اعتماد الاعتبارات البيئية في إجراءات المشتروات، ومعلومات إرشادية عن قاعدة البيانات حول مجموعات السلع الخضراء.

٢- المحور الثاني: دعم سياسات توطين الكفاءة البيئية في جميع القطاعات الاقتصادية

٣٩- توفر أنظمة الإدارة البيئية متمثلة في نظام الأيزو ١٤٠٠١ أداة طوعية للشركات في القطاع الصناعي لتطوير أدائها البيئي، كما تُستخدم كمؤشر على جدية الشركات والتزامها بتطوير البيئة المستمر، وشفافيتها وامتثالها للتشريعات البيئية. وتتمثل ميزات الحصول على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ في زيادة قدرة الشركة أو المنشأة على تحقيق متطلبات التصدير لا سيّما إلى البلدان الأوروبية. كما تنتج من الحصول على شهادات الأيزو ١٤٠٠١ فوائد اقتصادية غاية في الأهمية نذكر منها:

(أ) ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتحسين المستمر من حيث تقليل الفاقد والحدّ من التلوث؛

(ب) التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية وتحسين قنوات الاتصال بين الشركات والجهات الحكومية؛

(ج) تحسين صورة الشركة وأدائها البيئي وبالتالي سمعتها مع اكتساب تقدير الجهات العالمية واعترافها بها الأمر الذي يفتح أمامها أسواق التصدير؛

(د) تحسين الأوضاع البيئية للموظفين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات؛

(هـ) رفع مستوى الوعي بالبيئة لدى كافة العاملين في الشركات وزيادة الأرباح الناتجة عن الفوائد السابقة.

٤٠- من هنا تتبيّن أهمية إيجاد الآليات المناسبة لدفع جميع القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع الصناعة بمختلف فروعه، للعمل على نيل شهادة الأيزو ١٤٠٠١. فهكذا تضمن البلدان الأعضاء، من خلال أنشطة هذا المحور، امتِثالَ هذه القطاعات لأنماط الإستهلاك والانتاج المستدامة وتطبيقها مبدأ الكفاءة الإيكولوجية في المنتجات المحلية والمستوردة.

٣- المحور الثالث: تعزيز استخدام التقنيات البيئية المبتكرة للمنتجات والخدمات

٤١- تميل السياسات البيئية الحالية إلى التركيز على مصادر التلوث المتعلقة بالاستهلاك الكثيف للطاقة. وتأتي السياسة المتكاملة للمنتجات لتكمّل هذا النهج من خلال التركيز على السلع وعلى كيفية مساهمة هذه السلع في التدهور البيئي في مراحل مختلفة من دورة حياتها. من هنا، تهدف السياسة المتكاملة للمنتجات إلى تضافر الجهود في تطبيق سياسات السلع المختلفة للتخفيف من الآثار البيئية للمنتجات وكذا الآثار البيئية للاستهلاك. وبما أنّ الأداء البيئي يمكن أن يكون عاملاً في تنافسية الشركات ومنتجاتها، يقترح هذا المحور وضع السياسات والشروط الضرورية لخلق المناخ الملائم والمناسب للأسواق لتشجيع التداول بالسلع الصديقة للبيئة استناداً الى المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) التطرق إلى جميع جوانب دورة حياة المنتج (من المهد إلى اللحد) عندما يتم تحديد أساليب الحدّ من التلوث، أي التفكير في طريقة "دورة حياة المنتج"؛

(ب) المشاركة الكلية لأصحاب المصلحة لأنّ درجة الآثار البيئية التي تخلفها المنتجات تتأثر باختيارات مختلف أصحاب المصلحة من مصممين، ومنتجين، ومورّدين، وتجار تجزئة ومستهلكين. وللتخفيف من الآثار البيئية، على جميع أصحاب المصلحة أن يعملوا، كل في إطار صلاحيته؛

(ج) عدم العمل على وضع وتحقيق أهداف نهائية، وتحفيز سياسة التطور المستمر، فكل جيل جديد من السلع يجب أن يكون صديقاً للبيئة أكثر من الجيل السابق له؛

(د) استخدام أسلوب التصميم الإيكولوجي بوضع الحد الأدنى من المتطلبات الإلزامية للسلع المستخدمة للطاقة كالغلايات، وسخانات المياه، وأجهزة الكومبيوتر والتلفزيون والمراوح الصناعية. فهذا الأسلوب قابل من حيث المبدأ للتطبيق على أي سلعة تستخدم الطاقة لأداء الوظيفة المنوطة بها، والغرض من صناعتها؛

(هـ) تعزيز إنتاجية الموارد مثل استخدام عدد أقلّ من الموارد الطبيعية لكل وحدة من الاستهلاك من خلال تطبيق مبدأ الكفاءة الإيكولوجية، واستخدام أساليب فعالة لتحسين كفاءة استخدامات الطاقة وترشيد استهلاكها مثل نهج تصميم النظام المتكامل، ومبدأ المواءمة الاستراتيجية الديناميكية.

٤٢- وتأتي أهمية هذا المحور في ضرورة مواكبة القطاعات الاقتصادية المختلفة على المستويين الوطني والإقليمي لما يتم من ابتكارات وتقدم تقني في المجالات ذات العلاقة والتي من شأنها رفع كفاءة الاستخدام وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وخصوصاً الموارد غير المتجددة منها.

٤- مؤشرات الأداء ذات العلاقة

٤٣- يجب تحديد مؤشرات الأداء لكل من المحاور الثلاثة الآنفة الذكر التي تستند إليها متابعة الخطة العشرية موضوع النقاش وتقييمها. ونذكر منها مثلاً:

(أ) معدّل خفض استهلاك الطاقة والموارد غير المتجددة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية حتى عام ٢٠٢٠؛

(ب) عدد السلع الخضراء المتداولة في الأسواق ضمن كل قطاع من القطاعات الاقتصادية بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ج) عدد الشركات والمصانع التي نالت شهادة الأيزو ١٤٠٠١ بحلول عام ٢٠٢٠؛

(د) عدد التقنيات البيئية المبتكرة التي تم تبنيها وتطبيقها بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٤- ويلاحظ أن المحاور الثلاثة الآنفة الذكر قابلة للتطبيق على جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع الطاقة، لا سيّما وأنّ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لا تتقصر على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك في قطاع

الطاقة وحسب. وهي تعرض على اللجنة لكي تضيف ما تراه مناسباً من مؤشرات عمليّة تُستخدم في متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المقترحة موضوع هذه الوثيقة.

٤٥- ولكي تصبح الطاقة من سبل تدعيم التنمية المستدامة، يستحسن التركيز على توصيل خدمات الطاقة التي يمكنها الوفاء بحاجات الناس، باستخدام كافة التقنيات المتوفرة والمختلفة من نظم الطاقة، وأنواع الوقود التي تتناسب مع الظروف المحلية. من ناحية أخرى، سوف يتطلب تغيير نموذج إمداد الطاقة الحالي بغرض التركيز على خدمات الطاقة إجراء تعديلات جوهرية على سياسات قطاع الطاقة من أجل تدعيم التغيرات المطلوبة في أساليب إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها لكي تصبح أكثر استدامة. ويجب ألا يقتصر هذا الإصلاح في السياسات على قطاع الطاقة فقط بل أن يتعداه ليلمس قطاعات أخرى، لا سيّما القطاعات الرئيسة لاستهلاك الطاقة. ويجب كذلك أن تؤخذ في الاعتبار اهتمامات المؤسسات المالية، ومؤسسات تطوير التكنولوجيا، ومؤسسات القطاع الخاص التي تخدم أهداف قطاع الطاقة وبرامجه. ويجب أخذ مختلف التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة العربي في سعيه لإحداث النقلة المطلوبة في خدمات الطاقة في الاعتبار عند وضع سياسات الطاقة التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

جيم- الإطار المؤسسي لخطة العمل المقترحة في المجال

٤٦- بهدف تحقيق تقدّم ملموس في موضوع استراتيجية المنطقة العربية في المجال، يقترح إنشاء شبكة مفتوحة العضوية حول أنماط الإستهلاك والانتاج المستدامة للطاقة. تعمل هذه الشبكة تحت مظلة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التابع لجامعة الدول العربية، وتضم ممثلين عن مختلف الوزارات الحكومية ذات العلاقة والمجتمع المدني وأصحاب المصالح. ويكلف المشاركون بإحراز تقدّم ملموس على الصعيدين الوطني والإقليمي في تنفيذ البرامج والأنشطة المتفق عليها، وتقديم التقارير والقيام بمهام جهات الاتصال الوطنية. ويقترح البرنامج تشكيل مجموعات عمل ضمن تلك الشبكة تتخصص كل منها في أحد المجالات الأساسية الخمسة التي حددتها خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وهي: تعزيز إمدادات الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وتقنيات الوقود الأحفوري المتقدمة، والطاقة والنقل، ومن ثم مضاعفة الجهود المبذولة لدعم استخدامات "الطاقة لأغراض التنمية المستدامة" في المنطقة وتعزيزها. وينحصر تركيز مجموعات العمل في إحراز تقدم في ضوء المحاور الثلاثة للاستراتيجية ومواجهة التحدي الكامن في التعامل مع الآثار البيئية الناتجة عن إنتاج الطاقة واستهلاكها، مع توفير خدمات الطاقة بشكل موثوق وبما يخدم مصالح التنمية في الوقت ذاته. ويستلزم تنفيذ هذا الأمر اعتماد معايير وإجراءات مشتركة لتقييم أداء كل مجموعة من مجموعات العمل من حيث خفض استهلاك الطاقة والموارد غير المتجددة لكل مجال من المجالات الخمسة ضمن إطار زمني محدد وذلك للوصول إلى مستويات محددة من أنماط الإستهلاك والانتاج متفق عليها مسبقاً. وفي هذا السياق، توصي الوثيقة بإعداد ورقة عمل حول مقترح إنشاء هذه الشبكة وعرضها على البلدان الأعضاء لمناقشتها واقتراح ما تراه مناسباً لتفعيل دور هذه الشبكة.

ثالثاً- الإطار العشري المقترح لتحقيق أنماط مستدامة لإنتاج واستهلاك الطاقة في المنطقة

٤٧- قام عدد من البلدان الأعضاء بتطوير برامجه وأطر عمله الخاصة حول أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة من خلال دمج مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين في سياسات التنمية المستدامة الوطنية. بيد

أن تحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة يتطلب تبني نهج متكامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في جميع القطاعات في آن. كما أنّه يتطلب مزيجا من السياسات وتخصيص آليات محددة لدمج وسائل وأهداف أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة عند وضع جميع السياسات التنموية لتلك القطاعات وتطبيقها. ولهذه الغاية، على الحكومات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص ومؤسسات الأبحاث والمنظمات غير الحكومية كجمعيات المستهلك والمنظمات الطوعية، أن تبذل جهوداً كبيرة على المستويات كافة. ومن هنا تبرز أهمية التكامل والتضافر بين الأنشطة على الصعيد الإقليمي والأنشطة الوطنية في البلدان الأعضاء.

٤٨- في ضوء ما تقدم، تمّ التوصل إلى الإطار العام للخطة العشرية التي تتضمّن عددا من البرامج والأنشطة الأساسية يمكن البلدان الأعضاء من خلال تنفيذها أن تحقق تقدما ملموسا في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية. ويمكن إضافة نشاطات وبرامج أخرى تراها البلدان الأعضاء مهمة لتحقيق الأهداف المرجوة، وتضمين مقترحات للآليات المناسبة لتنفيذ الخطة موضوع الوثيقة. ويستعرض الجزء التالي البرامج والأنشطة المقترحة ضمن كلٍ من المحاور الثلاثة والإطار الزمني المحدد لها.

ألف- البرامج والأنشطة المقترحة للمحور الأول

المحور: توطين سياسة المشتروات الخضراء في القطاع العام

البرامج والأنشطة

٤٩- إعداد كتيب إقليمي يتضمن "المشتروات الخضراء لقطاع الطاقة" (٣ سنوات).

(أ) إنشاء قاعدة بيانات وطنية لمجموعات المعدات والسلع ومدخلات الإنتاج الخضراء لكل من مجالات الطاقة الخمسة الأساسية وهي: تعزيز إمدادات الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وتقنيات الوقود الأحفوري المتقدمة، والطاقة والنقل، وذلك لأدائها البيئي الكفؤ مقارنة بالمعدات والسلع والمواد الأخرى المتوفرة حالياً في الأسواق. ويقترح أن تشمل قاعدة البيانات من ١٥ إلى ٣٠ وحدة من كل من المعدات والسلع والمواد الأخرى لكل مجال من مجالات الطاقة الخمسة الأساسية؛

(ب) إجراء مسوحات عن مدى توفر هذه المعدات والسلع والمواد الحالية في الأسواق الوطنية و/أو على الصعيد الإقليمي ومعدل استهلاكها؛

(ج) توفير أسماء وعناوين المصنعين والموردين على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

(د) إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية مبسطة لمقارنة سائر المعدات والسلع والمواد المقترحة بنظيراتها غير الكفؤة.

(هـ) اقتراح حزم إجراءات أو تشريعات لازمة لضمان تعزيز شراء القطاع العام المعدات والسلع والمواد الأخرى هذه وتعميم توفرها في الأسواق؛

(و) تنظيم مؤتمر "المشتروات الخضراء لقطاع الطاقة" (في غضون سنة من إتمام قاعدة البيانات لكافة بلدان المنطقة). وتكون الغاية من هذا المؤتمر وضع الكتيب الإقليمي في صيغته النهائية ومناقشة الإجراءات والتشريعات المقترحة لتعزيز استخدام المعدات والسلع الخضراء، ودراسة الفرص المتاحة لتوطين صناعة بعض هذه المعدات على المستويين الوطني أو الإقليمي.

٥٠- إنشاء صفحة إلكترونية إقليمية تتفرّع منها صفحات وطنية تشمل التقدم المحرز وما تم إنجازه في إعداد كتيب "المشتروات الخضراء لقطاع الطاقة" (٣ سنوات).

٥١- تبني وتطبيق التشريعات لسحب المعدات والسلع غير الكفؤة من الأسواق واستبدالها بالمعدات والسلع الخضراء مع بدء مرحلة توطين صناعة هذه المعدات والسلع لمقابلة الطلب عليها في الإقليم (من ٥ إلى ٧ سنوات).

باء- البرامج والأنشطة المقترحة للمحور الثاني

المحور: دعم سياسات توطين الكفاءة البيئية في جميع القطاعات الاقتصادية

البرامج والأنشطة

٥٢- تنظيم مؤتمر "العوائق وفرص حفز العمل في مجال تعزيز نشر الأنظمة البيئية" (سنتان).

(أ) إجراء مسوحات في جميع القطاعات المنتجة والمستهلكة للطاقة (الصناعات التحويلية والصناعات الخفيفة وإنتاج الكهرباء وما إليها) من حيث المصانع والشركات الحائزة على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ أو أي نظام بيئي آخر؛

(ب) تقديم ورقات وطنية عن الممارسات الفضلى، والتجارب ذات العلاقة، والعوائق، والفرص المتاحة من أصحاب العمل الحائزين على شهادة الأيزو ١٤٠٠١؛

(ج) تبني الحكومات توصيات بحزم إجراءات و/أو تشريعات لتيسير مهمة أصحاب العمل في الحصول على شهادة النظام البيئي ١٤٠٠١، وما يمكن تحقيقه على المستوى الإقليمي من خلال الخبرات وبيوت الخبرة المتوفرة في المجال.

٥٣- بناء قدرات الموظفين العاملين في الوزارات المعنية في المجال وتعزيزها لتبني السياسات والإجراءات المطلوبة وتطبيقها، بما في ذلك الآليات المالية التشجيعية لأصحاب العمل من أجل تحفيز التوجه نحو الحصول على شهادات نظم البيئة (من سنة إلى سنتين).

يمكن أن تحدّد الحكومة أولويات مختلف القطاعات وأهمية حصولها على شهادة الأيزو بحسب درجة الوفر في استهلاك الطاقة والموارد الأخرى.

٥٤- متابعة نشاط أصحاب العمل في تهيئة منشآتهم ومؤسساتهم لمراجعات الحصول على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ (من ٥ إلى ٧ سنوات).

٥٥- تنفيذ برنامج وطني لتطبيق إجراءات إدارة الطلب على الطاقة من خلال مراجعات الطاقة على جميع المباني الحكومية بالتزامن مع حملة إعلامية للتوعية (من ٣ إلى ٥ سنوات). ويكون هذا النشاط موازياً لبناء قدرات الموظفين.

جيم- البرامج والأنشطة المقترحة للمحور الثالث

١- المحور: تعزيز استخدام التقنيات البيئية المبتكرة للمنتجات والخدمات

البرامج والأنشطة

٥٦- إجراء دراسات وتحليل مسوحات التقنيات (من سنتين إلى ٣ سنوات). ويمكن استخدامها في معالجة المشاكل البيئية الأساسية وتحديد العوائق المؤسسية التي تعوق استخدام هذه التقنيات، وتحديد مجموعة مستهدفة من الإجراءات مع أصحاب المصلحة لتطوير الآليات التي تعالج هذه العوائق.

٥٧- تنظيم مؤتمر حول تعزيز استخدام التقنيات البيئية المبتكرة للمنتجات والخدمات (سنتان). وتكون الغاية من هذا المؤتمر وضع خطة عمل تدعم استعمال التقنيات التي يمكن استخدامها في معالجة المشاكل البيئية الأساسية، وتحديد الأولويات لإزالة العوائق المؤسساتية التي تعوق استخدام تلك التقنيات وتطوير الآليات لمعالجة هذه العوائق بحسب ما جاء في الدراسات وتحليل مسوحات التقنيات.

٥٨- استخدام وتطوير منظومة مراكز الإنتاج النظيف (من ٣ إلى ٧ سنوات). فتقوم بدور فعال في تسهيل المبادرات المشتركة بين الحكومة وقطاع الصناعة والجامعات من أجل العمل على:

(أ) تشجيع الصناعات لاعتماد التقنيات الأقل تلويثاً والأقل استهلاكاً للطاقة؛
(ب) نقل المعرفة المتعلقة بتطبيق التقنيات الأنظف إلى مختلف الصناعات؛
(ج) عرض المساعدة للتمكن من إيجاد حلول ممكنة للحد من التلوث؛
(د) المشاركة في أي مبادرة هادفة إلى تحقيق التقنيات الأنظف.

٥٩- تُعرض هذه البرامج والأنشطة على اللجنة لكي تطلع عليها وتناقش الإطار العشري المطروح وتضيف ما تراه مناسباً من أنشطة عمليّة تساعد في تعزيز نواتج الخطة المقترحة حول أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة موضوع هذه الوثيقة.